قال إنها وافقت ثوابت النظام الأساسي للحكم .. البشري .. لـ« الرياض » :

الخطابات الملكية تبرز أهمية الحوار الوطني والمنهج الوسطي للإسلام

خطابات الملك عبدالله تؤكد على العقيدة الإسلامية والمنهج الرشيد والوحدة الوطنية

خادم الحرمين يشدد بشكل مستمر على واجب الدولة في بناء مجتمع تسوده العدالة والمساواة

■ في قراءة للخطابات الملكية تحت قبة مجلس الشورى قال العضو الدكتور إسماعيل محمد البشري في حديثه لـ« الرياض» ان اللقاء السنوي بين خادم الحرمين الشريفين وأعضاء مجلس الشورى يظل نقطة ارتكاز عالية المستوى وعظيمة الأهمية ، حيث يتجدد من خلاله التأكيد على الثوابت الكبرى التي قامت عليها دولتنا الفتية من بداية تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - وسار عليها أبناؤه الأوفياء من بعده ، ولعل من أبرزها التأكيد على العقيدة الإسلامية ، والمنهج الرشيد ، والوحدة الوطنية، وبناء الأسرة والإنسان، وهي من أهم الثوابت التي أشار إليها النظام الأساسي للحكم في مواده الأولى والسابعة والثامنة والتاسعة والثانية عشرة ، ويتم - أيضاً- في هذا اللقاء السنوي المتجدد إلقاء الضوء على السياسة الداخلية والخارجية للدولة وكذلك إبراز الأحداث والتطورات والمستجدات واستعراض جهود الدولة في المجالات كافة وخاصة ما حققته خطط التنمية من انجازات على طريق التنمية المستدامة وآفاق المستقبل محورها الرئيس الوطن والمواطن.

وبقراءتي للخطابات الملكية منذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز دفة الحكم وإلقاء أول خطاب ملكي له في مجلس الشورى بمناسبة افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة عام ١٤٢٨/٢٧هـ ظهر لي أن هناك تجديداً في توجهات الخطاب الملكي وتأكيدا لمعطيات ذات أبعاد مستقبلية هامة أصبحت تمثل ثوابت ومنطلقات جديدة على درب المسيرة والتطوير الداخلي.

يشير خادم الحرمين الشريفين إلى حقيقة هامة تتعلق بمجلس الشورى ليس على أساس أن مبدأ الشورى هو من أولويات الحكم الرشيد فقط فهذه حقيقة متفق عليها ولكن الجديد هو أن المجلس أصبح من الركائز الأساسية في اتخاذ القرار والمشاركة في إدارة الدولة ، يقول - حفظه الله - في أول خطاب له في افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة : « إن مما يسرنا - أيها الإخوة - ما نراه في هذا المجلس وهو يواصل مسيرته في تحقيق الكثير من الإنجازات والمشاركة في صنع القرار، والإسهام في إيجاد المعالجات الناجحة للتحديات والطموحات الآنية والمستقبلية ، والتركيز على القضايا الجوهرية التي تهم الوطن والمواطن ، وقد أصبح بذلك سنداً قوياً للدولة ، وحلقة رئيسة في منظومة مؤسسات السلطة التنظيمية».

وفي افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الرابعة يقول : « قد أصبح مجلس الشورى بما يضمه من كفاءات وطنية من مختلف المناطق والقطاعات بمثابة السند الأساس للحكومة في اتخاذ القرارات».

وتتضح هذه الرؤية الملكية لتأكيد دور المجلس كأحد ركائز الحكم وثوابت الدولة بشكل واضح وجلي في افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الخامسة عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ حيث يقول حفظه الله : «... لقد أسهم مجلسكم في البناء والتنمية من خلال مبادرات بناءة وآراء سديدة وتوصيات موفقة جعلت منه شريكاً مهماً في عملية التنمية.....وبهذه المناسبة لا يفوتني أن أشيد بجهود أعضاء المجلس وجميع منسوبيه وأن أذكرهم بأهمية دورهم في صناعة القرار الحكيم المبني على الدراسة المستفيضة التي يعضدها التخصص العلمي والخبرة العملية وسيظل مجلسكم- إن شاء الله- محل ثقة القيادة وتقدير الحكومة والمواطن...»

الملك عبدالله يحيي أعضاء المجلس

الرياض ـ عبدالسلام البلوي

وهكذا يظهر بجلاء أن خادم الحرمين الشريفين يؤكد في كل خطاب له على الدور الثابت لمجلس الشورى في بناء الدولة والمشاركة في صناعة القرار.

أما المحور الثاني الذي لفت انتباهي فهو التوجه في الخطابات الملكية إلى التأكيد على أهمية الحوار الوطني، والمنهج الوسطي للإسلام، ومبدأ التسامح والاحترام كقيمة حضارية ومبدأ أساسي للتعامل، حيث يقول - حفظه الله - في أول خطاب له : «... وقد أخذ الحوار الوطني يكتسب اهتماماً ملحوظاً في الآونة الأخيرة وحراكاً واسعاً من قبل المفكرين على اختلاف اختصاصاتهم واهتماماتهم، مما يؤكد تكريس سياسة الحوار وإرساء قواعدها في مختلف مفاصل الحياة باعتبارها عملية متكاملة، ودرباً من دروب التطوير والتحديث والإصلاح التي تمر بها المجتمعات في سعيها إلى إرساء قيم تؤسس لمعالم الأمن المجتمعي ، والاستقرار السياسي، والإصلاح المستهدف ..».

ويقول - حفظه الله - في الخطاب الملكي عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ : «...» ونؤكد هنا أن على الجامعات والمؤسسات التعليمية ورجال الفكر والتربية والقلم والدعاة والعلماء أن يبينوا المنهج الوسطي للإسلام القائم على التسامح والاحترام، المنافي للتشنج والعداء، ليعرف العالم أجمع رسالة الإسلام وحقيقته وأنه جاء رحمة للعالمين ..».

أما في افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الخامسة عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ فقد أصبح الحديث عن مبدأ الحوار أكثر تأكيداً ووضوحاً في السياسة السعودية المعاصرة حيث يقول حفظه الله: «...انطلاقاً من مبادىء ديننا الإسلامي الحنيف ومن الموقع الذي تمثله المملكة في العالمين الإسلامي والعربي واصلنا السعي في تبني مشروع خطاب إسلامي يقوم على الحوار والتسامح وتقريب وجهات النظر وإزالة سوء الفهم ونبذ مظاهر الخلاف والعداء والكراهية بين أتباع الأديان والثقافات المختلفة عن طريق برنامج الحوار بين أتباع المذاهب والأديان الذي اكتسب بعداً دولياً ، ونحن عاقدون العزم على الاستمرار في هذه الجهود..».

كما يظهر لي محور ثالث في الخطابات الملكية لخادم الحرمين الشريفين يحمل في طياته توجهاً واضحاً وشفافية عالية في سبيل النهوض بالوطن والمواطن،وتأكيد واجب الدولة في بناء مجتمع تسوده العدالة والمساواة في الاستفادة من موارد الدولة وخططها التنموية، ألا وهو الاهتمام بالتنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، ورفع وتيرة الحديث عن ضرورة أن تشمل التنمية كل المناطق، وبدون تمييز، يقول - حفظه الله - في أول خطاب له في مجلس الشورى : «... هناك بعض القضايا التي نتطلع إلى التركيز عليها في المرحلة القادمة بإذن الله من أبرزها.... الاهتمام بالتنمية الإقليمية المتوازنة وتفعيل الخطط في هذا الجانب..»، ثم يزيد هذا المبدأ وضوحاً وشفافية في الخطاب الملكي عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ «... ولقد سررت خلال زياراتي لمناطق المملكة بما حظيت به من تنمية شاملة، بيد أنني لاحظت أن بعض المناطق تحتاج إلى مزيد من العناية والاهتمام بغية تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وهذا ما نعمل على تحقيقه..»

هذه المحاور الثلاثة تدل على بعض المستجدات الخاصة بالتوجهات المستقبلية لسياسة خادم الحرمين الشريفين الداخلية من حيث التأكيد على الدور المحوري لمجلس الشورى في بناء الدولة وترسية قواعد التطوير والتنمية وفق أحدث الممارسات والتطبيقات العلمية المعاصرة والمشاركة في صنع القرار، وكذلك دور الحوار الوطني في ترقية مستوى الوعي لدى المواطن وتفاعله مع المعطيات الحديثة للحياة وفق منهج إسلامي وسطي معتدل، ويأتي مبدأ الشفافية والمصارحة كدليل واضح على التوجهات الجديدة للخطاب الملكي حينما يؤكد على ضرورة الممارسات المتزنة والعادلة في تنمية جميع مناطق المملكة وينتقد بوضوح أن هناك بعض المناطق تحتاج إلى المزيد من العناية والاهتمام.

من هنا أصبح اللقاء السنوي مع خادم الحرمين منهلاً عذباً ننتظره في شوق، ونتطلع إليه باهتمام لننهل من معينه الصافي ما يدفعنا إلى المزيد من العطاء والوفاء والبناء لقائد النهضة والإصلاح والنماء، ولبلد العقيدة والشريعة السمحاء.

أمين عام المجلس :

«الشورى» ساهم في الارتقاء بأداء الوزارات والمؤسسات الحكومية

■ قال الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد الغامدي « إن مجلس الشورى على موعد في كل عام مع مناسبة مهمة وغالية هي تشريف خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لمجلس الشورى وإلقاء الخطاب الملكي السنوي يتناول فيه السياستين الداخلية والخارجية للمملكة ،كما يوجه – حفظه الله – من خلاله رسائل مهمة لأعضاء المجلس والمواطنين «.

د. الغامدي

وبين الغامدي في تصريح بهذه المناسبة إن أعضاء الشورى ومنسوبيه يتطلعون بسعادة بالغة إلى هذه المناسبة الغالية والاستماع إلى الخطاب الملكي السنوي وما يحمله من مضامين مهمة يتخذها المجلس منهاج عمل لسنة كاملة يسترشد بها في دراساته ومناقشاته لجميع الأنظمة والاتفاقيات والمعاهدات وتقارير الأداء السنوية للأجهزة الحكومية.

وأكد الغامدي أن المجلس يحظى بدعم واهتمام من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني مما أهله إلى تحقيق المنجزات تلو الأخرى في تحديث الأنظمة واللوائح ، والإسهام في الارتقاء بأداء الوزارات والمؤسسات الحكومية ، والبحث في كل ما يهم المواطن ويلبي احتياجاته وتطلعاته ، مما كان له الأثر البالغ في زيادة فاعلية مشاركة المجلس في صناعة القرارات المناسبة لصالح الوطن والمواطن. وأشار الأمين العام إلى أن منجزات المجلس في السنة الثانية من دورته الخامسة التي انتهت في الثاني من شهر ربيع الأول لهذا العام تمثلت في حجم القرارات التي أصدرها في جلساته الثمان والسبعين التي عقدها خلال سنة التقرير، ، فقد أصدر المجلس مائة وأربعة وخمسين قراراً للموضوعات التي أنهى المجلس دراستها ، منها ٣٤ قراراً تختص بالأنظمة واللوائح و٥١ قراراً خاصة بالتقارير السنوية و ٦٦ قراراً بالاتفاقيات والمعاهدات ، ووصفها بأنها إنجازات كانت بحجم العمل الذي بذله المجلس ولجانه المتخصصة في دراسة جميع الموضوعات التي أحيلت إليه من خادم الحرمين الشريفين ، أو التي تم اقتراحها من أعضاء المجلس بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى التي تتيح لأحد الأعضاء أو عدد من الأعضاء اقتراح نظام جديد أو تعديل نظام قائم. وعن علاقات مجلس الشورى الخارجية بين الدكتور الغامدي أن المجلس عمل على تنمية علاقاته الثنائية مع المجالس البرلمانية في الدول الشقيقة والصديقة ، وجعلها من أهم أهدافه الدبلوماسية البرلمانية التي يحرص على تقويتها وإثرائها بما ينعكس إيجابا على مختلف أوجه العلاقات بين المملكة وتلك الدول. كما استقبل المجلس خلال السنة الثانية العديد من وفود المجالس التشريعية والبرلمانات العربية والصديقة من دول أوروبا وأمريكا وبعض الدول الآسيوية والأفريقية منها الصين وكوريا واليابان ، وغيرها من الدول المهمة على الساحة الدولية سياسياً واقتصادياً.

اعتبر لقاء المجلس بالمليك مناسبة غالية.. د. البراك:

خطاب الملك برنامج متكامل لمنجزات الدولة ومشاريعها

■ اعتبر مساعد رئيس مجلس الشورى عبدالرحمن البراك تشريف خادم الحرمين الشريفين لمجلس الشورى وإلقاء الخطاب الملكي السنوي من أهم وأغلى المناسبات لمجلس الشورى ، لما سيتضمنه الخطاب الملكي من مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية تشكل بإذن الله تعالى برنامج عمل للمجلس في دراسة الموضوعات التي تندرج ضمن اختصاصاته وصلاحياته.

د. البراك

وقال البراك في تصريح بهذه المناسبة إن ما تتضمنه الخطابات الملكية السنوية في مجلس الشورى من مضامين وتوجيهات سامية تجسد برنامج عمل متكامل لمنجزات الدولة ومشاريعها على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وجدول عمل للدولة بكافة قطاعاتها وأجهزتها.

وبيّن الدكتور البراك أن من أهم المؤشرات التي يتناولها الخطاب الملكي السنوي الثوابت والمرتكزات الأساسية التي تقوم عليها السياستان الداخلية والخارجية للمملكة ، ومواقف المملكة من القضايا العربية والإسلامية الراهنة ، والمنجزات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية التي تحققت على ثرى هذا الوطن الغالي ، وبرنامج عمل الحكومة للعام الحالي.

وأضاف مساعد رئيس المجلس بالتأكيد على أن تلك مؤشرات تدل على أهمية هذه الخطابات بما تحمله من مضامين ، وتوقيتها ومكان إلقائها ، ومستوى حضورها ، وتعطي المبرر لاهتمام الدوائر الرسمية ووسائل الإعلام في الداخل والخارج على تغطيتها ومتابعتها بالتحليل والقراءة المتعمقة لمضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعد البراك مبدأ الشورى أحد أهم الركائز الأساسية في مسيرة بناء الدولة وتأسيس نظام الحكم والإدارة وأحد أهم المميزات التي جعلت هذه البلاد تتميز في مجال الحكم والإدارة، كنظام ومنهج نابع من عقيدة الإسلام وشريعته السمحة.

ونوه د. البراك بالدعم الذي يلقاه مجلس الشورى من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني بوصفه شريكاً مهماً في صناعة القرار ، بما يبذله من جهود في دراسة ومناقشة ما يحال إليه من موضوعات تتعلق بتقارير الأداء السنوية لأجهزة الدولة ، أو تعديل أنظمة قائمة ، إلى جانب ما يقترحه أعضاء المجلس من إحداث نظام جديد أو تعديل نظام قائم في ممارسة شورية قوامها الحوار الراقي الذي يتسم بالشفافية والوضوح وقبول الرأي الآخر.